

المملكة العربية السعودية

حافظ القطاع غير النفطي على زخمه مع نهاية عام ٢٠٢١ لينمو بنسبة ٤,٩% للعام بأكمله، أي بما يكفي لتعويض حجم الإنتاج المفقود في عام ٢٠٢٠. ونتوقع استمرار الزخم القوي خلال العام الحالي في ظل وجود العديد من المؤشرات التي تعكس ذلك بالفعل، لينمو بنسبة ٣,٥% في عام ٢٠٢٢. وسيساهم ارتفاع إنتاج النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنحو ١٤% مما يؤدي إلى بلوغ معدل النمو الإجمالي المتوقع إلى ٧,٥%. كما نتوقع أن تحقق الميزانية العامة فائضاً في المدى المتوسط نظراً لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج ونمو الإيرادات غير النفطية، هذا إلى جانب التزام الحكومة بترشيد النفقات بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠. من جهة أخرى، تتمثل أبرز المخاطر في التقلبات الشديدة التي تشهدها أسعار النفط (وضبابية التوقعات) في سياق الحرب الروسية الأوكرانية وضعف أوضاع الاقتصاد العالمي. في المقابل، قد ينمو القطاع غير النفطي بوتيرة أعلى من المتوقع بفضل ارتفاع أسعار النفط وتقديرات بتسجيل فوائض في الميزانية العامة.

استمرار الزخم

البطالة إلى أدنى مستوياتها خلال ١٢ عام

بعد وصول معدل التضخم إلى أدنى مستوياته في أغسطس ٢٠٢١ عند مستوى ٠,٣%، على أساس سنوي، عاد مجدداً للارتفاع وصولاً إلى ٢% في مارس الماضي، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢,٥% في المتوسط، خلال عام ٢٠٢٢ نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية (تشكل المواد الغذائية ١٩% تقريباً في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، هذا بالإضافة إلى توقع تزايد ضغوط أسعار إيجارات المساكن. أما على صعيد البطالة، فقد شهدت تحسناً بين صفوف الموظفين السعوديين، بترجع المعدل إلى مستوى ١١% في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ (ومن المرجح أن يواصل تراجعها) فيما يعد أدنى معدل يسجله في نحو ١٢ عاماً على خلفية النمو القوي للقطاع غير النفطي واستمرار مبادرات توظيف الوظائف.

فوائض في الميزانية

في أعقاب التدهور الناتج عن الجائحة في عام ٢٠٢٠، شهد وضع المالية العامة تحسناً كبيراً في عام ٢٠٢١ نتيجة زيادة الإيرادات غير النفطية وارتفاع أسعار النفط وتقليص النفقات. وزادت الإيرادات بنسبة ٢٣% في عام ٢٠٢١ في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة ٣٦%، في حين نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة ٩% مع ارتفاع العوائد الضريبية. في المقابل، انخفضت النفقات بنسبة ٣% في ظل تقليص الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٤% واستقرار الإنفاق الجاري. من جهة أخرى، تراجع العجز المالي إلى ما نسبته ٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١١,١% في عام ٢٠٢٠. ومستقبلاً، فإنه نظراً لارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنتاج النفطي واستمرار نمو الإيرادات غير النفطية بفضل النمو القوي للقطاع غير النفطي والتزام الحكومة بترشيد النفقات تمثياً مع رؤية ٢٠٣٠، نتوقع تحقيق فوائض في الميزانية خلال فترة التوقع ليصل إلى نسبة ٦% في عام ٢٠٢٢، على أن تتراجع إلى نحو ٤,٥% في عام ٢٠٢٣. كما نرى أن الفوائض ستستخدم في الغالب لتعزيز الودائع الحكومية لدى البنك المركزي بدلاً من تقليل الديون، وبناء على ذلك، نتوقع أن تستقر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يصل الي ٢٥% تقريباً.

استقرار الحساب الجاري

بعد تسجيل عجز هامشي في عام ٢٠٢٠، عاد الحساب الجاري لتحقيق فائض (٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٢١ نتيجة الانتعاش القوي الذي شهدته الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار النفط. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٣٥% في عام ٢٠٢١ (مدفوعة بصفة رئيسية بالمنتجات الكيماوية والبلاستيكية) ليصل إلى أعلى مستوى سنوي على الإطلاق. ونتوقع مواصلة الحساب الجاري لتحقيق فائض في المدى المتوسط مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات غير النفطية. وتعتبر التقلبات الشديدة في أسعار النفط، في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، وضعف أوضاع الاقتصاد العالمي، من أبرز التحديات الرئيسية التي تهدد النمو. في المقابل، هناك أيضاً إمكانية نمو القطاع غير النفطي بوتيرة أعلى من المتوقع بفضل ارتفاع أسعار النفط وتسجيل فوائض في الميزانية العامة.

حافظ القطاع غير النفطي على زخمه خلال عام ٢٠٢١ بنمو بلغت نسبته ٤,٩%، أي بما يكفي لتعويض الإنتاج المفقود في عام ٢٠٢٠ نتيجة للانكماش (-٢,٥%) الناجم عن تفشي فيروس كوفيد-١٩ في ذلك العام. ويعود الفضل في تحقيق ذلك الانتعاش للقطاع الخاص (+٦,٢% في عام ٢٠٢١)، بينما نما القطاع الحكومي الأقل تأثراً بالجائحة بنسبة ١,٩%. وصنفت السعودية ضمن أفضل دول العالم تعاملاً مع أزمة فيروس كورونا، بما في ذلك إطلاق حملة التلقيح بنجاح مما ساهم في تعزيز التعافي الاقتصادي بوتيرة سريعة. وشهد قطاع التصنيع أعلى معدل نمو ونسبة بلغت ٩,٥% في عام ٢٠٢١ مدعوماً بالعديد من المبادرات التي تم اتخاذها لتطوير هذا القطاع وبما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠.

وتشير التقديرات إلى استمرار الزخم القوي خلال العام الحالي مع وجود العديد من المؤشرات التي تعكس ذلك بالفعل، إذ لا يزال الإنفاق الاستهلاكي قوياً مع ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع بنحو ٢٠%، على أساس سنوي، حتى منتصف أبريل. وازدادت خطابات الاعتماد الجديدة المفتوحة لشراء مواد البناء والآلات (بما يمثل الإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص) بأكثر من ٥٠%، على أساس سنوي، في الفترة الممتدة ما بين شهري يناير وفبراير الماضيين، وإن كان هذا النمو مقارنة بالمعدلات المتدنية التي شهدناها العام الماضي. وما يزال نمو الائتمان قوياً، إذ وصل لنحو ١٥%، على أساس سنوي، وذلك نظراً لارتفاع معدلات نمو الائتمان الشخصي (غير الرهن العقاري) والتي تساهم في تعويض تراجع معدلات نمو قروض الرهن العقاري. وعلى الرغم من تجاوز هذا الأخير لمستويات الذروة إلا أنه ما يزال يتوسع بمعدلات كبيرة إذ تشير أحدث البيانات لتسجيل نمو بنسبة ٣٧%، على أساس سنوي، في فبراير الماضي. وما تزال مستويات مؤشر مديري المشتريات قوية (أحدث قراءة بلغت ٥٦,٨) مع وصول مؤشر الإنتاج إلى ٦٢,٤، مما يعتبر أحد أعلى المستويات المسجلة منذ أكثر من أربع سنوات. وبالنظر إلى كل تلك العوامل، نتوقع أن يصل متوسط نمو القطاع غير النفطي لنحو ٣,٥% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وما تزال عملية وضع السياسات الفعالة والإصلاحات الجارية تعزز من آفاق النمو. وانعكاساً لتلك التطورات، يواصل سوق الأسهم تحقيق ارتفاعات جديدة، إذ ارتفع بنحو ٢٠% منذ بداية العام (على خلفية ارتفاع أسعار النفط في ظل الحرب الروسية الأوكرانية) بعد تحقيق مكاسب بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٢١.

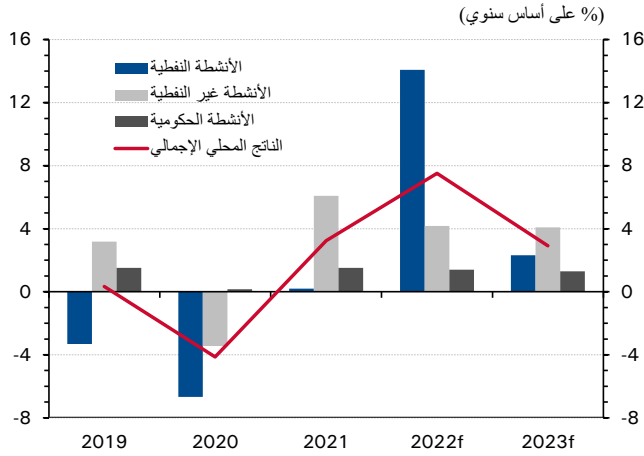
أما على صعيد القطاع النفطي، تواصل السعودية لعب دور قيادي على مستوى مجموعة الأوبك وحلفائها لإعادة التوازن إلى السوق العالمية، ومن الممكن أن يعزى الكثير من النجاح المحقق في ذلك المجال إلى الاستراتيجية الفعالة التي تتبعها المملكة في هذا الصدد. وفي كافة الأحوال، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بشكل كبير في عام ٢٠٢٢، مما يدفع نمو الناتج المحلي النفطي بنحو ١٤% هذا العام، قبل أن يعود إلى مستوياته الاعتيادية عند مستوى ٢,٣% في عام ٢٠٢٣. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩% في عام ٢٠٢٣ بعد تسجيله لنمو حاد بنسبة ٧,٥% هذا العام مستفيداً من زخم قطاع النفط.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	*٢٠٢٣	*٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠		
١,000	1,018	834	703	703	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
2.9	7.5	3.2	-4.1	-4.1	% النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.3	14.1	0.2	-6.7	-6.7	% النمو السنوي	النقضي
3.4	3.5	4.9	-2.5	-2.5	% النمو السنوي	غير النقضي
2.3	2.5	3.1	3.4	3.4	% النمو السنوي	التضخم
4.4	6.1	-2.3	-11.1	-11.1	% من الناتج	ميزان المالية العامة
25.0	24.6	30.0	32.4	32.4	% من الناتج	الدين العام
10.7	15.2	6.7	-3.2	-3.2	% من الناتج	الحساب الجاري

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

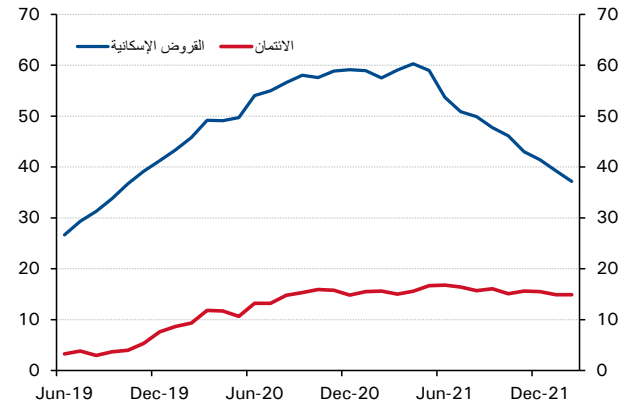
الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

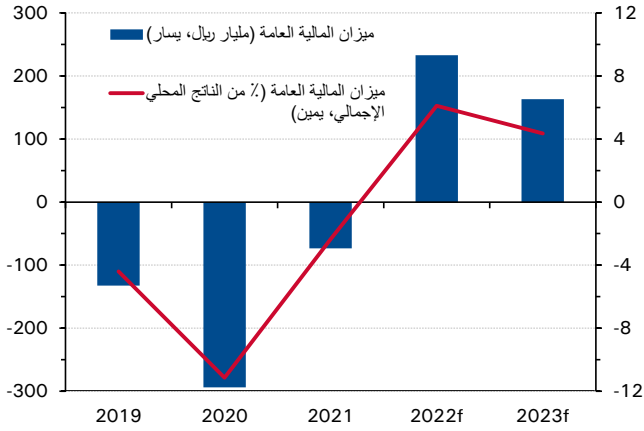
الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان

(على أساس سنوي)



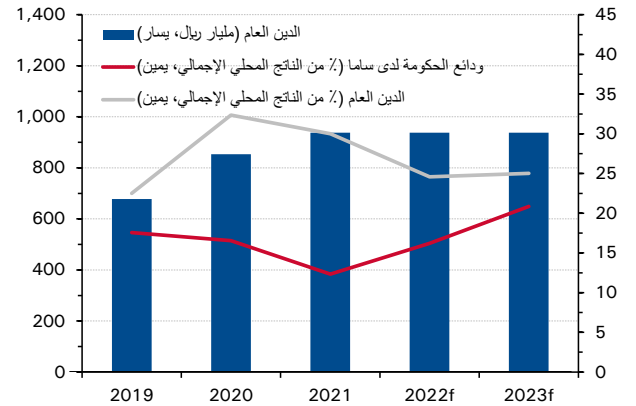
المصدر: ساما

الرسم البياني ٣: ميزان المالية العامة



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

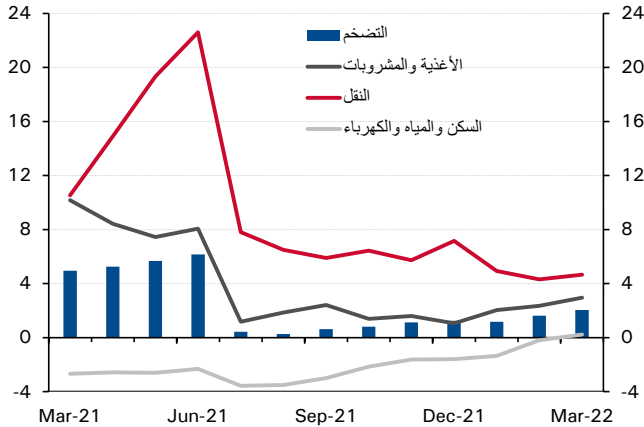
الرسم البياني ٤: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: التضخم

(على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء